تأثير الهجرة في تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي

The Impact of Migration on the Growth Of the Far-right within the European Union

د. وجيه عفدو علي
كلية العلوم السياسية – جامعة دهوك
wajeeh.afdo@uod.ac

الباحثة: زينب عبد الله شاهين
كلية العلوم السياسية – جامعة دهوك
shahinzainab28@gmail.com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٤/٥ **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٧/٧**

الملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين تصاعد الهجرة الى الدول الأوروبية وتنامي اليمين المتطرف، وخصوصا بعد عام ٢٠١١ ومرورا بأزمة اللجوء عام ٢٠١٥ التي سلطت الضوء على ملف الهجرة وتصاعد نفوذ القوى اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي، اذ توضح كيف استغل اليمين المتطرف المخاوف الشعبية المرتبطة بالهجرة والهوية الوطنية، الامن، وسوق العمل لبناء خطابات معادية للمهاجرين لحشد الناخبين، مما أدى الى صعوده في الانتخابات المحلية والأوروبية، وكما تبرز تأثير اليمين المتطرف في زيادة الضغط على الاتحاد الأوروبي بشأن ملف الهجرة واتخاذ القرارات والسياسات المتعلق بها، وكيف ان الهجرة كانت عاملا محفزا قويا، على الرغم من كونه ليس العامل الوحيد، ولكنها تفاعلت مع أزمات اعمق مثل فقدان الثقة بالمؤسسات، مما عزز توجهات التطرف والشعبوية في القارة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، اليمين المتطرف، الامن، الاتحاد الأوروبي.

Abstract:

This research examines the relationship between the increase in migration to the European Union and growth the far-right, especially after 2011, and the refugee crisis of 2015, which highlighted the issue of migration. It explores how the rise in migration coincided with the growing influence of far-right forces within the European Union. It clarifies how the far-right exploited popular fears related to national identity, security, and the labor market to construct anti-immigrant rhetoric to mobilize voters, leading to their rise in local and European elections. The study also highlights the impact of the far-right in increasing pressure on the European Union regarding the issue of migration and the decisions and policies related to it. It shows how migration was a strong catalyst, although not the only factor, interacting with deeper crises such as a loss of trust in institutions, which reinforced extremist and populist trends on the continent.

Keywords: Migration, Far-right, Security, European Union.

المقدمة:

في ظل التحولات الدولية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، تزايدت التحديات المرتبطة بالهجرة وتأثيراتها المختلفة على المجتمعات لا سيما الاوروبية، اذ شهد الاتحاد الأوروبي تحولات ديموغرافية وسياسية عميقة، كان أبرزها تصاعد وتيرة الهجرة، خصوصا بعد الازمات التي عصفت بعدد من دول الشرق الأوسط وافريقيا، مثل الحرب في سوريا، وعدم الاستقرار في ليبيا، وغيرها من النزاعات التي دفعت بالملايين من الافراد للبحث عن ملاذ امن وحياة أفضل، ولطالما كان أوروبا الخيار الأفضل للمهاجرين بسبب العوامل الاقتصادية والجغرافية والسياسية. لذا أصبحت ظاهرة الهجرة قضية مركزية تتفاعل معها السياسات الوطنية والدولية، وتؤثر على القيم الثقافية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية. وترافق هذا التدفق المتزايد للمهاجرين بروز ملحوظ لأحزاب اليمين المتطرف في بعض الدول الاوروبية، حيث استثمرت هذه القوى السياسية المخاوف الشعبية المرتبطة بالهوية، والامن، وسوق العمل، لتوسيع قاعدتها الجماهرية وصياغة خطاب سياسي قائم على رفض الاخر ومعاداة الهجرة، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الخطابات العنصرية. وبالتالي تهدف هذ البحث للإجابة عن بعض التساؤلات الجوهرية حول العلاقة بين الهجرة وتنامي التيارات اليمينية المتطرفة، وكيفية تأثير الهجرة في تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة كونها من المواضيع المستجدة الآن في الساحة الدولية، ويعد منظمة الاتحاد الأوروبي ذات صقل سياسي واقتصادي مهم، تؤثر سياساتها على مختلف الفواعل الدولية وتتأثر بها لذلك هي محط الاهتمام في الأوساط الأكاديمية ولا سيما في الوقت الحالي وما تشهده من تنامي اليمين المتطرف، وتعد الهجرة السلاح الفعال بيده في ظل هذه الصراعات الدولي

اهداف الدراسة: تهدف الدراسة هذه لمعرفة كيفية تأثير الهجرة على تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي، وتحليل العلاقة بين الهجرة وتنامي اليمين المتطرف من خلال التركيز على عوامل تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي، وبهذا فإن هذه الدراسة تبرز هدفها في بيان تأثير الهجرة في تنامي اليمين المتطرف وتداعياتها من خلال البحث في المواضيع الآتية:

١. كيف تساهم ظاهرة الهجرة في تنامي صعود اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي؟ وما العوامل الوسيطة (الاقتصادية، الإعلامية، الثقافية، الامنية) التي تلعب دورا في تشكيل هذا التأثير؟

٢. تداعيات تنامي اليمين المتطرف على بعض القضايا الحيوية (القيم الديمقراطية، والقضايا الأمنية، وقضية الهجرة واللجوء)؟

٣. مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي اليمين المتطرف؟

٤. كيف يتعامل الاتحاد الأوروبي مع سياسات الهجرة؟

مشكلة الدراسة: تعد الهجرة من الموضوعات الحساسة التي حظيت باهتمام كبير في الساحة الدولية، ولا سيما الدول الأوروبية التي تعد الملجأ المجذوب للمهاجرين، وخصوصا مع الازمات العالمية

الحالية التي اسمت في زيادة موجات الهجرة، وفي نفس الوقت نلاحظ تنامي الصعود السياسي لليمين المتطرف، إذ اصبح هذا التنامي مرتبطا في كثير من الأحيان بمواقف معارضة للهجرة، مما يثير تساؤلات حول علاقة هذه الظاهرة بتنامي الاتجاهات اليمينة المتطرفة، لذا تتمثل المشكلة الرئيسة في محاولة فهم مدى تأثير الهجرة على تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي، إذ اعتمد المنهج التاريخي: لتتبع تطور اليمين المتطرف عبر الزمن، من خلال دراسة الأحداث التاريخية التي ساهمت في تناميه، مثل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. كما تم استخدام المنهج الوصفي: في وصف الظاهرة الهجرة، واليمين المتطرف بشكل دقيق، من خلال تقديم معلومات عن الهجرة والأحزاب والشخصيات الرئيسية، بالإضافة إلى لتحليل البرامج السياسية والأفكار التي تتبناها هذه الجماعات، وتم اعتماد المنهج التحليلي في تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بالانتخابات، واستخدام الجداول مما يساعد في فهم مدى تأثير الهجرة على تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي.

هيكلية الدراسة: تنقسم دراسة تأثير الهجرة في تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي الى ثلاث مباحث، اذ يتناول الأول تأثير الهجرة في تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي وأبرز تداعياتها، والثاني تتناول وصول الأحزاب اليمينية المتطرفة الى الاتحاد الأوروبي وحضورهم فيها، والثالث عالج المسائل الأمنية في ظل تنامي اليمين المتطرف وتأثيرها في سياسة الاتحاد الأوروبي ومستقبله.

الدراسات السابقة: هنالك مجموعة من الدراسات التي تطرقت لموضوع اليمين المتطرف في أوروبا وعوامل صعوده التي تم الاستفادة منها في الدراسة، والتي سنذكرها، وبعدها اذكر الاختلاف بينهم وبين هذه الدراسة.

الدراسة الأولى: أسامة احمد العادلي، علي عبد المطلب محمد النصر، صعود اليمين المتطرف في غرب أوروبا وتداعياته (دراسة مقارنة بين حالتي فرنسا وألمانيا)، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، الإسكندرية، العدد (٢)، السنة (٣)، أكتوبر ٢٠٢٣.

تناولت الدراسة أبرز الأفكار التي يتبناها اليمين المتطرف وعوامل صعوده في الدول الأوروبية مع التركيز على فرنسا وألمانيا والمقارنة بين الحزب الجبهة الوطنية الفرنسية والبديل من اجل المانيا واستخلصت الدراسة الى ان ظاهرة اليمين المتطرف أصبحت جزا من النظام السياسي في كل من فرنسا وألمانيا ولكن تأثيراتها تختلف من دولة الى أخرى. الا ان هذه الدراسة لم تتناول مدى تأثير الهجرة على تنامي اليمين المتطرف في أوروبا بالإضافة الى الزمن الدراسة وحصول تطورات جديدة لم يتطرق لها هذه الدراسة، والتي سوف يتم معالجتها في هذه الدراسة.

الدراسة الثانية: سهام الركنية، الاتحاد الأوروبي والمسائل الأمنية في ظل صعود التيارات السياسية اليمينية، أطروحة دكتوراة منشورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنا، الجزائر، ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

وقد توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان اليمين المتطرف يعتبر تهديدا للأمن والاستقرار السياسي داخل الاتحاد الأوروبي وكذلك تؤثر على الديمقراطية وعلى سياسات الهجرة. ولكن يؤخذ على هذه الدراسة انها ركزت على المسائل الأمنية في ظل صعود اليمين المتطرف وهو الاختلاف الجوهري بين هذه الدراسة، ودراستنا التي تركز على تأثير الهجرة على تنامي اليمين المتطرف.

الدراسة الثالثة:

Bruni, Aline. "Extreme Right Parties in Europe Today: Definition and Electoral Performance." Revista Estudos Políticos, vol. 9, no. 1, 2023, pp. 127-144.

تتناول دراسة "Extreme Right Parties in Europe Today: Definition and Electoral Performance" للباحثة ألين برني، ظاهرة الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا، بدءًا من ظهورها في منتصف الثمانينات وحتى الأداء الانتخابي الحالي، صعودها، مع التركيز على الفروق بينها وبين الحركات الفاشية والتوجهات السياسية التقليدية. تعتمد الدراسة على بيانات انتخابية من منصات مثل "ParlGov" و"European Elections Database" لتقديم صورة شاملة عن الأداء الانتخابي لهذه الأحزاب في أوروبا. تشير إلى أن القضايا الثقافية والهوية تلعب دورًا أكبر من القضايا الاقتصادية في جذب الناخبين. كما تقترح توسيع نطاق البيانات لتشمل فترات زمنية أطول أو دولًا إضافية، وتوصي باستكشاف تداخل القضايا الثقافية مع العوامل الاقتصادية لفهم سلوك الناخبين بشكل أفضل.

المبحث الأول: العلاقة بين الهجرة واليمين المتطرف

يعالج هذا المبحث العلاقة بين الهجرة واليمين المتطرف من خلال معرفة تطور الهجرة الى أوروبا، ومعرفة أسبابها، وكيف أثرت في تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي، وما هي التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في ظل الهجرة. لكن قبل ذلك يتم تحديد مفاهيم الأساسية للدراسة، والتي هي: الهجرة كعنوان للنقطة الاولى، واليمين المتطرف كعنوان للنقطة الثانية.

أولا: مفهوم الهجرة: ليس هناك تعريف متفق عليه عالميا بشأن الهجرة، ولكن هناك تعاريف مقبولة على نطاق واسع مثل منظمة الهجرة الدولية التي تعرف الهجرة بأنها: عملية انتقال الافراد من مكان اقامتهم المعتادة الى مكان إقامة جديدة سواء داخل حدود الدولة ام خارجها، كما عرف لسان العرب الهِجْرَةُ والهُجْرَةُ وجذرها "هجر" بأنها "الخروج من أرض إلى أرض، وسمي المُهاجِرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشؤا بها". وأضاف أن "كل من فارق بلده من بدوي وحضري أو سكن بلدا آخر فهو مهاجر والاسم منه الهِجرَة"و مصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل ثلاث مصطلحات في اللغة الانجليزية فهناك مصطلح Migration ومصطلح Emigration، ثم مصطلح Immigration، ونذكر ان مصطلح Migration يشير الي عملية الانتقال او الحركة المستهدفة للهجرة، في حين يشير مصطلح Emigrationالى هذه الحركة في علاقتها بالموطن الاصلي، اي انه يشير الى حركة المغادرة او الهجرة الى الخارج، ومن ثم تشير الى علاقتها بموطن المرسل، اما مصطلح Immigration فانه يشير الى مسمى هذه النقلة عند وصولها الى الدولة المستقبلة اي بمعنى دخول المهاجرين و اقامتهم الاستقبال [1]

كما ان الهجرة تعني انتقال فرد او جماعة، او مجموعة من السكان من مكان السكن او الاقامة الى مكان اخر للإقامة فيه.[٢]

ثانيا: اليمين المتطرف: مفهوم اليمين المتطرف يشير إلى مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تتبنى مواقف قومية متشددة، وغالبًا ما تكون معادية للأجانب. يتميز اليمين المتطرف بتوجهاته العنصرية، اذ يروج لأفكار تتعلق بالتفوق العرقي والثقافي، ويعبر عن معارضة شديدة للهجرة وللأقليات العرقية والدينية. وفقًا للباحث الفرنسي "بيار أندريه تاجياف"، يُعرف اليمين المتطرف بأنه "القومية المعادية للأجانب، أو القومية العنصرية ذات الأبعاد الإثنية، القائمة على العرق، الثقافة أو التاريخ". كما يُعد اليمين المتطرف جزءًا من المشهد السياسي الأوروبي المعاصر، حيث أصبح له تأثير كبير في صياغة السياسات الانتخابية وقرارات اللجوء. وتتضمن سمات اليمين المتطرف أيضًا استخدام خطاب يتسم بالتحريض ضد المسلمين، حيث يتم ربط الإسلام بالعنف والتطرف، مما يؤدي إلى تنامي ظاهرة الإسلام وفوبيا.[٣]

اما حسب القاموس مصطلحات السياسية يطلق اليمين المتطرف على المجموعات السياسية التي تؤيد قيام نظام سياسي قوي، والتي ترفض الأنظمة الاشتراكية والشيوعية، او الديمقراطية الليبرالية، كما انها تقبل بشرعية بعض الاعمال العنيفة، منها "مجموعة عمل الشبيبة" و"حزب الجبهة الوطنية" في فرنسا.[٤]

المطلب الأول: تطور الهجرة الى أوروبا وأسبابها

لطالما كانت أوروبا مقصدا جذابا للمهاجرين من مختلف انحاء العالم، سواء للبحث عن حياة أفضل أم بسبب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وشهدت عبر تاريخ موجات كثيرة من المهاجرين عبر التاريخ، ولا سيما أيضا بعد الثورات التي شهدها المنطقة العربية في تونس ومصر وسوريا، وأيضا الحرب الأوكرانية الروسية، وسوء الأوضاع في غزة، كل تلك العوامل مجتمعة ساهمت في ازدياد عدد اللاجئين والمهاجرين، وخصوصا ازمة المهاجرين عام ٢٠١٥ التي اجتاحت أوروبا. وتعد الهجرة ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة تتأثر بعدد من العوامل المتداخلة. في هذه الدراسة، تم تسليط الضوء على مجموعة من الأسباب التي تدفع الأفراد إلى مغادرة بلدانهم والبحث عن فرص جديدة في دول أخرى، يمكن تصنيف هذه الأسباب إلى عدة فئات رئيسية تشمل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية التي تكون مرتبطة مع بعضها البعض وتتشابك وتساهم في الهجرة الى دول أخرى منها:

١. **الأسباب الاقتصادية:** يعد الاسباب الاقتصادية من أبرز دوافع الهجرة، حيث يعاني الكثيرون من الفقر وانخفاض مستويات المعيشة في بلدانهم، مما يدفعهم للبحث عن فرص عمل أفضل في دول أخرى. تُسجل معدلات البطالة المرتفعة، خاصة في شمال أفريقيا، كدافع رئيسي للهجرة، إلى جانب عدم توفر فرص عمل مناسبة، واحتكار السوق، والفساد، وفشل التنمية. هذه العوامل تؤثر على سوق العمل، مما يدفع الأفراد، مثل شباب كينيا وتنزانيا، للهجرة بحثًا عن فرص عمل عبر الساحل الليبي.[٥]

٢. **الاسباب الاجتماعية والثقافية:** تتأثر الهجرة أيضًا بالعوامل الاجتماعية. فالأفراد الذين يعيشون في بيئات اجتماعية غير مستقرة أو يعانون من التمييز أو العنف قد يشعرون بالحاجة إلى مغادرة بلدانهم بحثًا عن بيئة أكثر أمانًا واستقرارًا. وهذا يدفعهم إلى البحث عن ملاذ آمن في دول أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تلعب العوامل الثقافية دورًا في الهجرة. فالأفراد الذين يسعون إلى تحسين مستوى التعليم أو الحصول على فرص تعليمية أفضل قد يختارون الهجرة إلى دول توفر نظامًا تعليميًا متقدمًا. كما أن بعض الأفراد يهاجرون للانضمام إلى أسرهم أو مجتمعاتهم في الخارج، مما يعكس أهمية الروابط الاجتماعية في اتخاذ قرار الهجرة. مثل طلب الحصول على تأشيرات لم شمل الاسرة في عام ٢٠٢٤ بلغ في المانيا فقط ١٢٠٠٠ طلب حسب الوكالة الأنباء البروتستانتية (epd).[٦]

٣. **الاسباب السياسية والأمنية:** تُعد العوامل السياسية أيضًا من العوامل المؤثرة في الهجرة. فالأفراد الذين يعيشون في دول تعاني من عدم الاستقرار السياسي أو الحروب الأهلية قد يشعرون بالحاجة إلى مغادرة بلدانهم بحثًا عن الأمان. كما ان الأزمات السياسية في بعض الدول قد تؤدي إلى زيادة أعداد المهاجرين، حيث يسعى الأفراد إلى الهروب من الأوضاع القاسية والبحث عن حياة أفضل في دول أخرى، اذ ان البيروقراطية التي تتحكم في قدرات الناس وتقف حائلا في سبيل أي تطوير جديد وتنمية استثمار، وأيضا عدم مشاركة الشباب في العمل السياسي ومنعهم من التعبير عن آراءهم السياسية، كما تلعب السياسات الحكومية في الدول المستقبلة دورًا في توجيه الهجرة. حيث تسعى بعض الدول الأوروبية إلى الحد من الهجرة، مما يؤثر على قرارات الأفراد. فالأشخاص الذين يرغبون في الهجرة قد يواجهون تحديات تتعلق بالسياسات الحكومية، مثل قيود التأشيرات أو متطلبات الهجرة، مما قد يؤثر على قدرتهم على الانتقال إلى دول جديدة. مثل هجرة اللاجئين السوريين الذي بلغ عددهم بحلول نهاية ٢٠٢٣ الى ٦,٥ حسب تقرير المفوضية السامية لأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مليون لاجئ حول العالم.[٧]

اذ يلاحظ ان العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتداخل جميعها مع بعض لتشكل دوافع الهجرة. فالأفراد يسعون إلى تحسين أوضاعهم المعيشية والبحث عن فرص أفضل، سواء من خلال الهروب من الفقر والبطالة أم من خلال البحث عن بيئة أكثر أمانًا واستقرارًا. إن فهم هذه الأسباب يساعد في تطوير سياسات هجرة أكثر فعالية تلبي احتياجات المهاجرين وتساهم في تحسين أوضاعهم.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في ظل الهجرة

١. **التحديات الأمنية:** يعتبر التحدي الأمني الناتج عن الهجرة من أبرز القضايا التي تواجه الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، حيث يتداخل هذا التحدي مع مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. مع تزايد تدفقات المهاجرين، خاصة بعد الأزمات الإنسانية مثل النزاعات في الشرق الأوسط وأفريقيا، أصبح يُنظر إلى الهجرة كتهديد للأمن القومي والاستقرار الاجتماعي. يُعزى ذلك إلى الربط المتزايد بين الهجرة والإرهاب، حيث تم استغلال أحداث مثل هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وهجمات مدريد ولندن لتبرير سياسات أمنية صارمة تستهدف المهاجرين، مما أدى إلى تعزيز مشاعر

كراهية الأجانب والإسلاموفوبيا في المجتمعات الأوروبية. علاوة على ذلك، تساهم الهجرة غير النظامية في زيادة نشاطات الجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالبشر والمخدرات، مما يضع ضغوطًا إضافية على الأجهزة الأمنية. كما أن التحديات المتعلقة بالتكامل الاجتماعي للمهاجرين تُعزز من الانقسامات داخل المجتمعات الأوروبية، مما يهدد التماسك الاجتماعي ويزيد من التوترات بين السكان الأصليين والمهاجرين. في هذا السياق، تعتمد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على سياسات أمنية أحادية الجانب لمواجهة هذه التحديات، مما قد يؤدي إلى عدم فعالية في إدارة الهجرة بشكل شامل. لذا، يتطلب الأمر استجابة تعاونية بين الدول الأعضاء، تتضمن تبني سياسات شاملة تهدف إلى إدارة تدفقات الهجرة بشكل فعال، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والحد من التوترات الناتجة عن الهجرة، لضمان أمن واستقرار الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل.(٨)

٢. **التحديات الاجتماعية:** تواجه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحديات اجتماعية وثقافية متعددة نتيجة لتزايد تدفقات الهجرة. من أبرز هذه التحديات:

١. **التكامل الثقافي:** يواجه المهاجرون صعوبات في الاندماج في المجتمعات الأوروبية، مما يؤدي إلى ظهور مجتمعات موازية قد تعزز من الانقسامات الثقافية والاجتماعية. عدم القدرة على الاندماج يمكن أن يؤدي إلى شعور بالعزلة والتمييز، مما يزيد من التوترات بين السكان الأصليين والمهاجرين.

٢. **كراهية الأجانب:** مع تزايد أعداد المهاجرين، تزايدت أيضًا مشاعر كراهية الأجانب والإسلاموفوبيا، مما يساهم في خلق بيئة من الخوف والتمييز. هذه المشاعر يمكن أن تؤدي إلى تصاعد العنف ضد المهاجرين وتفاقم الانقسامات الاجتماعية

٣. **الهوية الثقافية:** هناك قلق متزايد بشأن تأثير الهجرة على الهوية الثقافية للدول الأوروبية. بعض الدول ترى أن التعددية الثقافية قد تهدد القيم المجتمعية الأساسية، مما يؤدي إلى مقاومة اجتماعية للهجرة.

٤. **الضغط على القيم الاجتماعية:** الهجرة قد تؤدي إلى تحديات في الحفاظ على القيم الاجتماعية المشتركة، حيث يمكن أن تتعارض القيم الثقافية للمهاجرين مع تلك الموجودة في المجتمعات المستقبلة، مما يؤدي إلى صراعات ثقافية.(٩)

٥. **التحديات الاقتصادية:** هناك مجموعة من التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي بسبب الهجرة. وتشمل هذه التحديات:

١. **الضغط على نظم الرعاية الاجتماعية:** تؤدي زيادة الهجرة إلى ضغط إضافي على نظم الرعاية الاجتماعية، مما يتطلب ميزانيات أكبر لدعم المهاجرين وضمان اندماجهم في المجتمع.

٢. **البطالة والتنافس في سوق العمل:** يمكن أن تؤدي زيادة عدد المهاجرين إلى تفاقم البطالة، خاصة بين الفئات الأكثر هشاشة، حيث قد يتنافس العمال المحليون مع المهاجرين على الوظائف المتاحة.

٣. **التكاليف الاقتصادية:** تكبد الدول الأوروبية تكاليف كبيرة في محاولة توفير الدعم والخدمات الأساسية للمهاجرين، مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يؤثر على الاقتصاد العام.

٤. **الاستدامة الاقتصادية:** بين بعض الخبراء، هناك قلق حول ما إذا كان المهاجرون يمكن أن يسهموا فعلاً في النمو الاقتصادي على المدى الطويل أو إذا كانوا يشكلون عبئاً على العمالة المحلية والموارد.[١٠]

٥. **التحديات السياسية:** تواجه السياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي عدة تحديات سياسية معقدة، والتي تؤثر بشكل كبير على استقرار الاتحاد ومكانته بين الدول. حسب الدراسة كما يلي[١١]:

١. **الانقسام بين الدول الأعضاء:** هناك تباين كبير في المواقف تجاه قضايا الهجرة بين الدول الأعضاء. الدول التي تقع على الحدود مثل إيطاليا واليونان تتحمل أعباء الهجرة أكثر من الدول الأخرى، مما يؤدي إلى تباين في معالجة القضايا. هذا الانقسام يعيق التوصل إلى توافق بشأن سياسة هجرة مشتركة.

٢. **تصاعد النزعة الوطنية والشعبوية:** أدى تدفق المهاجرين واللاجئين، خاصة من دول مثل سوريا وليبيا، إلى ظهور قوي للأحزاب الوطنية والشعبوية في أوروبا. هذه الأحزاب تستغل المخاوف المتعلقة بالهجرة لتعزيز نفوذها، مما يهدد القيم الأوروبية مثل التضامن والتعاون.

٣. **ضغوط على الحدود الخارجية:** تعاني الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي من ضغوط متزايدة نتيجة الهجرة غير النظامية. الأعباء الملقاة على كاهل دول الحدود قد تؤدي إلى تأزم الأوضاع الإنسانية وتفشي مشاعر عدم الاستقرار، مما يهدد بانهيار النظام الهجري الحالي.

٤. **صعوبات في إدارة الهجرة الداخلية:** كما ان هناك ضعف في نظام "دبلن" الذي يحدد الدولة المسؤولة عن معالجة طلبات اللجوء، مما يؤدي إلى نقل مسؤوليات إلى الدول الحدودية دون توفير الدعم الكافي لهم. وهذا يزيد من تعقيد الوضع بسبب تصاعد أعداد المهاجرين الذين يسعون للانتقال إلى دول أخرى مثل ألمانيا.[١٢]

وفي عام ٢٠٢٢، اشتدت عدد من الخلافات بين الدول الأوروبية، كان أبرزها الأزمة بين فرنسا وإيطاليا بشأن سفينة الإنقاذ أوشن فايكنغ التي كانت تقل ٢٣٤ مهاجرا رفضت روما استقبالها وقبلتها باريس، والتي تسببت في ارتفاع نسبة تأييد ميلوني إلى أكثر من ٥٣% نهاية عام ٢٠٢٢، في حين باءت كل محاولات عقد لقاء بينها وبين ماكرون لاحتواء خلافاتهما بالفشل.

المطلب الثالث: سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة

ان ازدياد الهجرة الى أوروبا وضعت الاتحاد الأوروبي امام مجموعة من التحديات التي سبق ذكرها، مما دعا الحاجة الى تدخل الاتحاد الأوروبي واتخاذه لمجموعة من الآليات لمواجهتها، منها: –

أولا–الإجراءات التشريعية –الأمنية:

١. **انشاء نظام تبادل المعلومات الأوروبي (SIS):** عزز التعاون الأمني وحرية الحركة داخل منطقة الشنغن. أُطلق بموجب اتفاقية شنغن في ١٩٨٥/٦/١٤ بين بلجيكا، هولندا، ألمانيا، فرنسا، ولكسمبورغ، لإزالة الرقابة على الحدود الداخلية. يوفر SIS قاعدة بيانات موحدة حول الأشخاص والممتلكات المشبوهة، مما يدعم تبادل المعلومات بين السلطات الأمنية. يشمل بيانات عن الممنوعين من الدخول، المطلوبين قضائيًا، ومعلومات عن الممتلكات المفقودة أو المسروقة. يسهم النظام في مكافحة الجريمة

والهجرة غير الشرعية، معتمداً على تكنولوجيا حديثة تضمن أمان وسرية البيانات. رغم تحديات حماية البيانات والأمن السيبراني، يعزز SIS قدرة الدول على مواجهة التهديدات الأمنية مع الحفاظ على تدفق سلس وآمن للأشخاص والبضائع، محققًا أهداف التعاون الأوروبي.(١٣)

٢. الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود، المعروفة باسم FRONTEX، تم إنشاؤها في عام ٢٠٠٤ كجزء من جهود الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية وتعزيز أمان الحدود الأوروبية. ومن بين المهام الرئيسية للوكالة:

- **تنسيق التعاون العملياتي:** تعمل الوكالة على تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الحدود الخارجية، مما يعزز من الكفاءة العاملة على الحدود.
- **تدريب حرس الحدود:** تُقدم الوكالة الدعم للدول الأعضاء في تدريب عناصر حرس الحدود، مما يتيح لهم التعامل بفعالية مع التحديات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.
- **أبحاث ومراقبة الحدود:** تساهم الوكالة في إجراء الأبحاث ذات الصلة بتطوير إجراءات السيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها.
- **الدعم التقني:** تقدم FRONTEX الدعم الفني في الظروف التي تتطلب زيادة الدعم في عمليات مراقبة الحدود.
- تنظيم عمليات العودة المشتركة: تساعد الوكالة الدول الأعضاء في تنظيم عمليات إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية.
- تعمل الوكالة كحلقة وصل بين الدول الأعضاء لتعزيز الاستجابة الجماعية لمواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية، مما يعكس اهتمام الاتحاد الأوروبي بتأمين حدوده وحماية مصالحه.[١٤]

٣. **نظام الاتحاد الأوروبي لإدارة الحدود:** تم تصميم نظام EES لتبسيط عمليات عبور الحدود، وتعزيز الأمن، ومنع تجاوز مدة التأشيرة. سيحل نظام الحدود الرقمي الجديد محل ختم جوازات السفر اليدوية للمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي والمقيمين في جميع الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. بدلاً من ذلك، سيقوم نظام الحدود الرقمي الجديد بتسجيل جميع حالات الدخول والخروج في منطقة شنغن من خلال البيانات البيومترية. وهذا يعني أنه يجب على المسافرين من خارج الاتحاد الأوروبي تقديم بصمات الأصابع ومسح الوجه في كل مرة يزورون فيها الاتحاد ويغادرونه. ومع ذلك، فإن إطلاق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية يتطلب من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مواءمة أنظمتها وإجراءاتها، وهو ما أثبت أنه يمثل تحديًا. يعتمد طرح المشروع الآن على تشريعات الاتحاد الأوروبي الجديدة التي تسمح بالتنفيذ التدريجي، والتي يتوقع ان تدخل حيز التنفيذ في ١١ نوفمبر عام ٢٠٢٥.(١٥)

ثانيا: الاتفاقيات الثنائية والجماعية: لقد ابرمت الاتحاد الأوروبي مجموعة من الاتفاقيات من اجل التصدي لظاهرة الهجرة والحد منها حسب الدراسة.[١٦]

١. **لاتفاقية الإيطالية–الجزائرية:** تهدف إلى تحديد آليات التعاون بين الحكومة الجزائرية والإيطالية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتوفير الدعم للمهاجرين. تشمل الاعتراف بالسلطات والالتزامات المتبادلة للتعامل مع طلبات اللجوء.

٢. **الاتفاقية الإسبانية–المغربية:** تركز على تنظيم الهجرة بشكل يحفظ حقوق المهاجرين. تشمل بنودًا للتعاون الأمني واستخدام أساليب مريحة للتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين.

٣. **الاتفاقية التونسية –الإيطالية:** ابرمت عام ٢٠١١ بهدف تكثيف التعاون الأمني بين الدولتين لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

٤. **سياسة الجوار الاوروبية:** لقد شكلت الوثيقة التي نشرت عام ٢٠٠٣عن المفوضية الأوروبية والتي تسمى أوروبا الموسعة والحوار أساس هذه السياسة بين الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط والجنوب، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وهذه الدول لمواجهة تحديات الهجرة من خلال الاتفاقيات التجارية والاقتصادية ودعم التنمية في هذه البلدان وتعزيز الاستقرار السياسي ودعم الديمقراطية والتعاون الأمني والسياسي بينهم، بالإضافة الى ضمان العودة الكريمة للمهاجرين الذين لم يحصلوا على حق اللجوء في دول الاتحاد الى يلدانهم الاصلية.

٥. **الشراكة الأورو–متوسطية:** وهي مبادرة تم إطلاقها في السنوات الأخيرة لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول المهاجرين وخصوصا دول الشمال والجنوب المتوسط، وتشمل الشراكة قضايا مثل تأشيرات الطيران، تنظيم الهجرة القانونية، والدعم التنموي لتحسين الظروف في دول المنشأ.

كما اتبعت الاتحاد الأوروبي مجموعة من السياسيات لمكافحة الهجرة غير الشرعية منها ما نص عليها الدستور الأوروبي المادة الثالثة بند (١٦٨)، التي تحمل عنوان "سياسة العامة للهجرة"، من انه على الاتحاد ضمان منع الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر، من خلال المعاملة العادلة لمواطني دول الطرف الثالث الذين يقيمون بصورة قانونية بالدول الأعضاء، فضلا عن خطتها لمكافحة الهجرة والتي عرفت باسم "الورقة الخضراء"، والتي تتضمن عدة مجالات منها سياسة منح التأشيرات، وتبادل المعلومات والتعاون والتنسيق، إدارة الحدود، التعاون الشرطي، القانون الجنائي وقانون الهجرة، وسياسة الإعادة، وإعادة التوطين، وكما تتضمن خطة عمل بين الاتحاد الأوروبي وافريقيا لعام ٢٠١٧ والتي تتضمن تشجيع تعاون بينهم لحماية حياة المهاجرين، وتفادي العواقب المأساوية للهجرة السرية.[١٧]

تشير هذه الاتفاقيات إلى تكثيف جهود الاتحاد الأوروبي للتعامل مع الهجرة غير الشرعية، وتتفاوت في نطاقها وتعقيدها. يتم التركيز على التعاون الأمني وتقديم الدعم للدول التي تواجه تحديات كبيرة بسبب المهاجرين غير الشرعيين.

المبحث الثاني: اليمين المتطرف وأثره في المشهد السياسي الأوروبي

سيتناول هذا المبحث دراسة العلاقة بين الهجرة واليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي، من خلال التعرف الى أشهر أحزاب اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي، والعوامل التي ساهمت في تناميه.

المطلب الأول: أبرز الأحزاب اليمينية داخل الاتحاد الأوروبي

١. حزب من اجل الحرية (Party for Freedom-PVV) في هولندا: وهو حزب يميني متطرف تأسس عام ٢٠٠٦ وثاني أكبر حزب حصل على الأصوات في انتخابات تشريعية هولندا لعام ٢٠٢٣، وأعلن رئيس الحزب (خيرت فيلدرز) في تموز ٢٠٢٤ أن حزبه يريد الانضمام إلى المجموعة البرلمانية الأوروبية التي أعلن عنها مؤخراً رئيس الوزراء المجري (فيكتور أوربان)، إذ أعلن تشكيل كتلة انضم إليها حزب النمسا اليميني المتطرف بزعامة رئيس الوزراء السابق أندريه بابيس وحركة الوسط التشيكية. وتحتاج المجموعة الجديدة التي يطلق عليها اسم "الوطنيون الأوروبيون" إلى دعم أربعة أحزاب وطنية أخرى على الأقل حتى يتم الاعتراف بها في برلمان الاتحاد الأوروبي.(١٨)

٢. حزب التجمع الوطني(Front National) : هو حزب سياسي يميني فرنسي تأسس في عام ١٩٧٢ بقيادة جان ماري لوبان، إذ ارتكزت طروحاته وسياسته على القومية المتطرفة، ومعاداة الهجرة، والتمييز ضد المسلمين. إلا انه شهد تحولاً ملحوظًا في شعبيته بعد أن تولت مارين لوبان (ابنة مؤسس الحزب)، رئاسة الحزب في عام ٢٠١١، إذ قامت بإعادة هيكلة الحزب وتطويره لتكون أكثر اعتدالاً، مما ساعد في جذب الناخبين المعتدلين. وخلال السنوات الأخيرة، حقق الحزب نجاحات في الانتخابات المحلية والأوروبية، الأمر الذي ساهم في تعزيز وجوده في الساحة السياسية الفرنسية، خصوصا بعد حصوله على نسبة عالية من الأصوات في الانتخابات البرلمانية الأوروبية. على الرغم من أن الحزب حاول تحجيم بعض المظاهر المتطرفة في خطابه، إلا أنه لا يزال مُنتقدًا بسبب مواقفه القاسية تجاه المهاجرين والقيم الإسلامية. يواجه الحزب تحديات مستمرة في كيفية كسب ثقة الناخبين والاستمرار في التأثير على السياسة الفرنسية في ظل تغيير الخطاب العام والتوجهات الاجتماعية. وقد غيرت مارين لوبان اسم حزب من الجبهة الوطنية الى حزب التجمع الوطني في ٢٠١٨، رغم الانتقادات كافة، لا يزال يمثل تيارًا قويًا في السياسة الفرنسية يعكس مخاوف قطاعات واسعة من المجتمع تجاه الهجرة والاندماج، ويظل موضوعًا محوريًا للنقاش حول الهوية الوطنية والقيم الأوروبية.(١٩)

٣. حزب الحرية النمساوي (Freedom party): أسس عام ١٩٥٦ برئاسة (انتون راينتالرو)، وكان الحزب في بداية تأسيسه يطرح شعارات وسطية بعيدة عن التطرف، شهد الحزب تحولات كبيرة من النجاح والاخفاق بين ١٩٩٠ حتى ٢٠٢١ وأيضا تم تغير قيادتها عدة مرات خلال هذه المدة، وقد حصد عام ٢٠٢٤ أصوات كثيرة ٢٩ % متصدرا على حزب الشعب، وهذا الامر قد يؤدي الى تشكيله الحكومة للمرة الأولى في تاريخ نمسا، حسب استطلاعات الرأي التي نشرتها وسائل الإعلام الرئيسة بعد إغلاق مكاتب التصويت. ما يجعله القوة السياسية الأقوى لأول مرة في تاريخ الحزب، وفق تقرير لمجلة «نوفال أبسرفاتور» الفرنسية.(٢٠)

٤. الحزب البديل الألماني (Alternative für Deutschland - AfD) هو حزب سياسي تم تأسيسه في عام ٢٠١٣. نشأ هذا الحزب بشكل رئيسي رداً على انتقادات السياسات الاقتصادية الأوروبية،

وخصوصًا سياسة الإنقاذ المالي التي تم اعتمادها خلال أزمة الديون السيادية الأوروبية. ومع مرور الوقت، تحول الحزب إلى منصة موسعة تشمل مجموعة متنوعة من القضايا السياسية، حيث يعرف الحزب بموقفه القوي ضد الهجرة والسياسات المتعلقة باللاجئين. وبعد انتخابات ٢٠١٧، أصبح الحزب البديل الألماني أول حزب يميني متطرف يدخل البرلمان الألماني منذ عقود. شهد الحزب زيادة في شعبيته، لا سيما بين الناخبين الذين يشعرون بالقلق من الهجرة وتغير القيم الاجتماعية. في انتخابات ٢٠٢١، تعرض الحزب لبعض الضغوط، لكن تزايد المناخ بين الناخبين الجدد والمشاعر الألمانية الوطنية ساهمت في دعمه ومع اقتراب الانتخابات الفيدرالية في عام ٢٠٢٥، تشير التوقعات إلى أن الحزب البديل الألماني قد يصبح ثاني أكبر كتلة برلمانية، رغم أن معظم الأحزاب الأخرى تستبعد التحالف معه. هذا يعني أن الحزب قد يمتلك مقاعد ولكنه قد يفتقر إلى القدرة على التأثير بشكل كبير على تشكيل الحكومة.(٢١)

٥. حزب الفجر الذهبي اليوناني (Golden Dawn): يعد من أبرز الأحزاب اليمينية المتطرفة في اليونان، تأسس عام ١٩٨٠، وفي عام ٢٠١٢ دخل البرلمان بـ ١٨ مقعدًا، ووصفه المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٣ بالنازي الجديد بسبب اعماله الاجرامية من قتل المسلمين واللاجئين والمهاجرين، لذلك تم محاكمة قادته ويرى أن الاتحاد الأوروبي سبب دمار اليونان. (شوكت، ٢٠١٦).ومع تواصل الحزب لأعمالها الوحشية والاجرامية تم اعتبارها منظمة إجرامية بشكل رسمي عام ٢٠٢٠، ومنع من المشاركة السياسية عام ٢٠٢١ ولكن على رغم من فشل الحزب برزت أفكار يمين المتطرف في اليونان والتي لازالت في نمو و خطر العودة مرة أخرى.(٢٢)

٦. حزب "إخوة إيطاليا"(Brothers of Italy): وهو حزب يميني المتطرف الذي تأسس في عام ٢٠١٢، وتعود جذوره الى الحركة الاجتماعية الإيطالية، التي نشأت على أنقاض فاشية موسوليني. وتتزعمه رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، التي حصدت النتائج بنسبة ٢٥ إلى ٣١% من الأصوات، وفق استطلاعات رأي مختلفة، وقد فازت ميلوني في انتخابات العمة في إيطاليا وكانت بنسبة ٢٦% لتصبح رئيسة وزراء إيطاليا. (٢٣)

٧. حزب "الديمقراطيين السويديين(Sweden Democrats - SD) ": لقد اكتسبت مكانة بارزة في المشهد السياسي السويدي، خاصة منذ أن تمكن الحزب من الحصول على نسبة ٥,٧% من الأصوات في الانتخابات البرلمانية لأول مرة عام ٢٠١٠، ليصل الدعم الحالي له إلى أكثر من ٢٠%. يتميز حزب SD بخطابه المعتمد على القومية الإثنية ومناهضة الهجرة، إذ يعد جزءاً من جماعات اليمين المتطرف في أوروبا. (٢٤) اذ تدور النقاشات حول فعالية الحزب في تشكيل السياسات الحكومية، خصوصاً مع تزايد الفجوات بين الأحزاب المختلفة وعدم القدرة على تحقيق توافق واسع في ظل المشهد السياسي المعقد والمتنوع.(٢٥)

حضور اليمين المطرف في البرلمان الأوروبي: وحسب النتائج التي حصدها اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي، يلاحظ تنامي واضح لليمين المتطرف وخصوصا بعد موجات الهجرة الكبيرة التي شهدها القارة الافريقية، والمنطقة العربية ولا سيما المهاجرين السوريين منذ ٢٠١١ وأيضا الحرب الأوكرانية الروسية، وسوء الأوضاع في غزة، وما تبعه من أسباب سياسية واقتصادية وثقافية كلها أدت الى تدفق المهاجرين الي أوروبا والتي كانت سببا رئيسيا في تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي وحصده نسبة عالية من الأصوات، التي تندد بوقف الهجرة ووضع قيود صارمة على المهاجرين، وأيضا نلاحظ حسب البيانات في الجدول ازدياد أصوات لدى أحزاب المستقلة غير المنحازة لاي طرف والتي تفسر خوف الناخبين من إدلاء أصواتهم لليمين او أحزاب اليسار وذلك لخوفهم من المستقبل الذي بات مجهولا الى حد ما.

المطلب الثاني: العوامل التي ساهمت في تنامي اليمين المتطرف

ان تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي يرجع الى تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية كما يلي:

أولا: الهجرة واللجوء: تشير الدراسات الحديثة إلى أن الهجرة تُعتبر أحد العوامل الرئيسة التي ساهمت في تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الاوروبي، حيث تمثل التصورات السلبية تجاه المهاجرين دافعًا قويًا لصعود الأحزاب اليمينية المتطرفة. على سبيل المثال، تشير الأبحاث إلى أن الهجرة ذات المهارات المنخفضة من خارج أوروبا تترافق مع زيادة في الدعم الانتخابي لهذه الأحزاب. ووفقًا لتقرير صادر عن Edo و(2020) Giesing، فإن زيادة نسبة المهاجرين غير المهرة من الدول غير الأوروبية ترتبط بشكل إيجابي بزيادة أصوات اليمين المتطرف، بينما نجد أن المهاجرين ذوي المهارات العالية يميلون إلى تقليص الدعم لهذه الأحزاب. عند تحليل نتائج الانتخابات الفرنسية من عام ١٩٨٨ إلى ٢٠١٧، تبين أن المهاجرين غير المهرة هم الأكثر تأثيرًا في تصاعد أصوات اليمين المتطرف. وتوضح البيانات أنه عقب الزيادة الكبيرة في الهجرة من البلدان خارج أوروبا، مثل بلدان شمال إفريقيا، شهدت العديد من الدول الأوروبية، مثل فرنسا وإيطاليا، زيادة ملحوظة في أصوات الأحزاب اليمينية المتطرفة. على سبيل المثال، ازداد الدعم لحزب التجمع الوطني في الانتخابات الرئاسية الفرنسية.[٢٦]

ثانيا: العولمة: يعد العولمة واحدًا من العوامل الرئيسة التي ساهمت في إحداث تغييرات جوهرية في الهويات الوطنية والمحلية. وأدى الانفتاح الثقافي والاقتصادي المتزايد إلى تهديدات مُتصوَّرة للهويات التقليدية، وفي هذا الصدد أكد (صموئيل هنتغتون) (Samuel Huntington) في كتابه (صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي): ان الصراعات ما بعد الحرب الباردة هي عبارة عن صراع بين الثقافات المختلفة التي وجدت نفسها مهمشة من قبل ثقافات أخرى، ومن الشعور بالتهديد من قبل الحضارات والثقافات الأخرى مما أعطى مجالًا لظهور التيارات اليمينية التي تدافع عن القيم والنُظم التقليدية.[٢٧]

ثالثا: العوامل الاقتصادية: أن العوامل الاقتصادية تلعب دورًا محوريًا في تفشي اليمين المتطرف في أوروبا الغربية. فقد أظهرت الأدلة أن صعود الأحزاب القومية الاقتصادية ارتبط بمظاهر متعددة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية. أولا، تتعرض الطبقات الوسطى والعمالة منخفضة الأجر إلى ضغوطات كبيرة نتيجة العولمة والتغيرات التكنولوجية، مما أدى إلى تحولات في سوق العمل عطلت الوضع الاقتصادي لكثير من الأفراد. في سياق الأزمات الاقتصادية الكبرى مثل الركود الكبير وأزمة اليورو، زادت المخاوف من فقدان الوظائف وتراجع مستوى المعيشة، مما أسهم في تعزيز تأييد الأحزاب اليمينية التي تعد بمكافحة العولمة وتعزيز السيادة الوطنية.

ثانياً، عززت هذه الأحزاب خطابها من خلال تسويق القومية الاقتصادية، التي تجمع بين سياسات اقتصادية محافظة ومواقف وطنية حيال التجارة والهجرة. إذ تُعتبر الهجرة عاملاً ضاغطًا إضافيًا، رغم أن تأثيرها المباشر على الاقتصاد يمكن أن يكون ضئيلاً أو إيجابياً، إلا أن المخاوف الثقافية والاقتصادية التي أثارتها تدفقت تدعم الفكرة النمطية للتهديدات ضد الهوية الوطنية والسوق الداخلية. (٢٨)

إذا، يمكن القول إن نجاح اليمين المتطرف استند إلى استغلاله للأزمات الاقتصادية من خلال إنشاء خطابات سياسية تثير المشاعر الوطنية والقلق من فقدان الهوية، مما عكس انقسامًا سياسيًا متزايدًا بين "الفائزين" من التغيرات الاقتصادية "وخاسريها"، حيث يستمر اليمين المتطرف في جذب دعم الناخبين الذين يشعرون بالتهميش والإحباط نتيجة لهذه الضغوطات الاقتصادية.

هذا يُظهر أن العوامل الاقتصادية ليست فقط خلفية للحراك السياسي بل عوامل محورية تقود التوجهات نحو اليمين المتطرف وتؤثر على خريطة السياسة الأوروبية.

رابعا: العوامل السياسية: تنامي اليمين المتطرف في أوروبا من منظور سياسي مركب يستند إلى عدة عوامل رئيسة عدة لعل أهمها: –

أولاً، تعاني العديد من الدول الأوروبية من تآكل الثقة في المؤسسات الديمقراطية، حيث يشعر المواطنون بأن الديمقراطيات الحالية تخدم مصالح النخبة فقط، مما يؤدي إلى استبعاد الأصوات الشعبية. يُعتبر هذا الإحساس بأن النظام الديمقراطي أصبح "كلباً أخرس" في مواجهة الفساد والفشل في معالجة قضايا المواطنين، من العوامل الأساسية التي أدت إلى تنامي اليمين المتطرف، هي السياسات التي اتبعتها النخبة الحاكمة منها سياسة الهجرة واللجوء، وسوء الأوضاع الأمنية، والاقتصادية، مما خلق فجوة بين المواطنين والنخبة الحاكمة وبالتالي اتجاه الناخبين لليمين المتطرف.

ثانياً، يسهم الخطاب السياسي للتيار اليميني المتطرف في تعزيز مشاعر الغضب والإحباط بين الناخبين. تتبنى الأحزاب اليمينية رسالة تُركز على "مكافحة النخبة" و"الردة" عن حقوقهم، مما يجذب الدعم من أولئك الذين يشعرون بالاستبعاد. كما أن الاحتجاجات على السياسات الوطنية والأوروبية تعزز من صوت هذه الأحزاب، مما يجعلها تكتسب مزيداً من القبول في الأوساط الشعبية. (٢٩)

خامسا: العوامل الأمنية: الأسباب الأمنية تُشكل ركيزة هامة في صعود اليمين المتطرف بأوروبا. الخوف من الإرهاب خاصة بعد هجمات متطرفة مرتبطة بالإسلاميين، يُعزز القلق الشعبي ويدفع لدعم أحزاب يمينية تتعهد بحماية الأمن من التهديدات. تلك الأحزاب تُروج لفكرة أن الهجرة والتنوع الثقافي يُهددان الاستقرار، مما يعزز شعبيتها. كذلك، تزايد الهجرة من الشرق الأوسط وأفريقيا يفاقم هذا القلق، مع تعامل اليمين المتطرف مع الهجرة كتهديد أمني يتطلب سياسات صارمة. شهدت أوروبا العديد من الهجمات الإرهابية التي ساهمت بشكل كبير في تنامي اليمين المتطرف وزيادة شعبيته. حسب الدراسة [٣٠] من أبرز هذه الهجمات:

١. **هجوم النرويج :(2011)** بينما كان الهجوم قد حدث قبل بضع سنوات من التصاعد الحالي لليمين، فإن حادثتي إطلاق النار في أوتايا والمتفجرات في أوسلو بإجراء من قبل أندرس بريفيك أثرت بشكل كبير على النقاش حول نقاش الهوية والهجرة في جميع أنحاء أوروبا.

٢. **هجوم باريس :(2015)** في نوفمبر ٢٠١٥، تعرضت العاصمة الفرنسية باريس لسلسلة من الهجمات الإرهابية المنسقة التي شملت هجمات على مطعم وملعب وحفلة موسيقية. أسفرت هذه الهجمات عن مقتل ١٣٠ شخصًا تقريبًا. استخدم اليمين المتطرف هذه الهجمات لتوجيه الانتقادات للهجرة وللأقليات، مطالبين بتشديد قوانين الهجرة والأمن.

٣. **هجوم برلين :(2016)** في ديسمبر ٢٠١٦، قاد مهاجم تونسي شاحنة إلى سوق لعيد الميلاد في برلين، مما أسفر عن مقتل ١٢ شخصًا وإصابة العشرات. أعطى هذا الهجوم دفعة للأحزاب اليمينية المتطرفة، حيث استغلوا الحادثة لتبرير مواقفهم ضد الهجرة.

٤. **هجوم مانشستر :(2017)** في مايو ٢٠١٧، وقع هجوم انتحاري في حفل موسيقي في مانشستر، مما أسفر عن مقتل ٢٢ شخصا مما أدى الحادث إلى تصاعد مشاعر الخوف من الإرهاب وزيادة في دعم الأحزاب اليمينية، التي استخدمته كفرصة لإعادة التأكيد على أهمية الأمن القومي.

٥. **هجوم برشلونة :(2017)** في أغسطس ٢٠١٧، اصطدمت شاحنة حشود في شارع لامبلا في برشلونة، مما أسفر عن مقتل ١٣ شخصًا وإصابة العديد. تزايدت الدعوات إلى إجراءات أكثر صرامة ضد الهجرة بعد هذا الهجوم، مما أعطى مزيدًا من القوة للأحزاب اليمينية المتطرفة.

إذا تتداخل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وخاصة الهجرة غير المهرة من الدول غير الأوروبية، في تعزيز دعم اليمين المتطرف، مما يستدعي استراتيجيات فعالة لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي في أوروبا. يستغل اليمين المتطرف الهجرة كتهديد أمني للهوية والثقافة الأوروبية، وخاصة بعد الهجمات الإرهابية التي غيّرت مسار النقاشات السياسية حول الأمن والهجرة، مما زاد من شعبيته. كما تستفيد هذه الأحزاب من المخاوف الأمنية لتعزيز رسائلها، مستغلةً تصورات تربط التعددية الثقافية بالفوضى وضعف الأمن. نتيجة لذلك، تتبنى الجهات المعتدلة بعض الخطابات الأمنية لإرضاء مخاوف الناخبين، مما يزيد من تطرف النقاشات السياسية ويدعم سيطرة اليمين المتطرف عليها.

المطلب الثالث: تأثير تنامي اليمين المتطرف على الاتحاد الأوروبي

شهد الاتحاد الأوروبي تصاعدًا ملحوظًا في تأثير اليمين المتطرف، مما كان له آثار عميقة على السياسة الداخلية والخارجية للتكتل. يعكس هذا الصعود تغييرات عميقة في المنظومة السياسية الأوروبية، إذ أصبحت أحزاب اليمين المتطرف جزءًا مركزيًا من المشهد السياسي. ووضعت الاتحاد الأوروبي امام مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية

أولا: التحديات الخارجية: يميل اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي إلى تبني مواقف أكثر قومية، مما يؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية. إن أحزاب اليمين تتبنى رؤية مشددة تجاه قضايا مثل الهجرة، مما يؤدي إلى زيادة قيود الهجرة وتنفيذ سياسات أكثر قسوة تجاه اللاجئين القادمين من دول الشرق الأوسط. هذه التحولات ليست فقط مدفوعة بمخاوف أمنية بل أيضًا بسبب رغبة هذه الأحزاب في تعزيز الهويات الوطنية للدول الأعضاء، كما تزايدت آراء الفئات المتطرفة تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إذ أصبحت السياسات المؤيدة لإسرائيل أكثر شيوعًا بين هذه الأحزاب. يرى العديد من قادة اليمين أن دعم إسرائيل يمثل جزءًا أساسيًا من الهوية الثقافية الأوروبية والقيم الغربية، مما قد يقلل من اهتمام الاتحاد الأوروبي بالقضية الفلسطينية ويؤثر سلبًا على جهود السلام في المنطقة.[٣١]

ثانيا: التحديات الداخلية: هذا التحول في السياسة الخارجية يعكس أيضًا تغييرات داخلية في الاتحاد الأوروبي. إذ تساهم زيادة نفوذ اليمين المتطرف في تعزيز الانقسامات داخل البرلمان الأوروبي، مما يعوق القدرة على اتخاذ قرارات موحدة حول القضايا الخارجية. نتيجة لذلك، قد تقوم الدول الأعضاء بالاعتماد على تحالفات ثنائية بدلاً من العمل الجماعي، مما يزيد من ضعف سياسة الاتحاد وقدرته على مواجهة التحديات العالمية تشير الأبحاث إلى أن هذه الديناميكيات قد تؤدي إلى سياسة خارجية متقطعة وغير متسقة، تؤثر سلبًا على مصداقية الاتحاد الأوروبي في المحافل الدولية. زادت الأزمات، مثل النزاعات في الشرق الأوسط، من ضغوط الرأي العام على الحكومات الأوروبية لتبني مواقف أكثر تطرفًا، وهو ما قد يزيد من عزلته في الساحة الدولية إضافةً إلى ذلك، قد يؤدي الدعم المتزايد للسياسات العسكرية في الشرق الأوسط، مثل زيادة التعاون الدفاعي مع دول الخليج، إلى تعزيز النزاعات الإقليمية بدلاً من التخفيف منها، مما يحول التركيز من الجوانب الإنسانية إلى الأبعاد العسكرية.[٣٢]

إذا يمكن القول إن صعود اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي يمثل تحديًا كبيرًا ليس فقط للقيم الأساسية التي يقوم عليها الاتحاد، بل أيضًا لاستقراره ومجتمعه ككل. إن التأثيرات التي تشهدها السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط والانقسامات الداخلية الناتجة عن هذا الصعود تعكس الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها القوميات المتشددة إلى تقويض الجهود من أجل التعاون الدولي والاستقرار. يتطلب هذا الوضع دراسة مستمرة واستجابة استراتيجية لضمان عدم تآكل القيم الإنسانية والديمقراطية، التي هي أساس التكامل الأوروبي.

ويلاحظ ان العلاقة بينهما هي علاقة تأثير وتأثر اذ يؤثر الهجرة في تنامي اليمين المتطرف واستغلاله في حصد أصوات الناخبين، وفي الوقت نفسه تنامي اليمين داخل الاتحاد الأوروبي قد أثر على ملف الهجرة وتقييدها ومحاولة الحد منها، وهذا التنامي قد أثر على سياسات الاتحاد الأوروبي ووضعها امام مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية.

المبحث الثالث: سيناريوهات المستقبلية للاتحاد الأوروبي

تحت تأثير تنامي اليمين المتطرف في أوروبا، يمكن تصور عدة سيناريوهات مستقبلية للاتحاد الأوروبي، تستند إلى التحولات السياسية والاجتماعية التي يشهدها القارة. التي تتعدى اثاره الحاضر الى المستقبل فيما يلي بعض هذه السيناريوهات:

المطلب الاول: بقاء الاتحاد الأوروبي كما هو مع استمرار تنامي اليمين المتطرف بداخله:

تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي قد يؤثر على مستقبله وعلاقاته مع الشرق الأوسط. من المرجح أن يؤدي إلى قيود أكبر على الهجرة واللجوء، خاصة من دول الشرق الأوسط، مع ميل نحو سياسات قومية واستبدادية قد تضعف القيم الديمقراطية. الانقسام بين دعاة التكامل الأوروبي ومؤيدي السيادة الوطنية قد يعوق اتخاذ قرارات موحدة بشأن قضايا كالهجرة والأمن والاقتصاد. من المحتمل تراجع حقوق المهاجرين وصورة أوروبا كرمز للتعددية والاندماج. تصاعد القومية قد يضعف الروابط الثقافية والسياسية بين الدول الأعضاء، مما يؤثر على وحدة الاتحاد. السياسات اليمينية قد تزيد التوترات الاجتماعية، الفقر، والبطالة، مما يضعف دور أوروبا الدولي وقدرتها على التأثير في القضايا العالمية كالتغير المناخي وحقوق الإنسان.[٣٣]

المطلب الثاني: توسع الاتحاد الأوروبي والقيام بالإصلاحات

من المتوقع أن تبدأ مفاوضات انضمام أوكرانيا ومولدافيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٤، ما يثير مخاوف من أعباء مالية وهجرات محتملة من مناطق الصراع، خاصة من أوكرانيا التي تعاني من تداعيات الحرب. حتى الدول الداعمة لها مثل بولندا ودول البلطيق تشعر بالقلق من التحول من دول متلقية للدعم إلى دول ملزمة بالمساهمة، وهو ما قد يؤثر على سياسات اللجوء والهجرة داخل الاتحاد. دول غرب البلقان، التي تنتظر الانضمام منذ سنوات، تتابع هذا التطور بريبة، لا سيما أن عدم الاستقرار السياسي والعرقي في دول مثل صربيا، كوسوفو، والبوسنة والهرسك قد يؤدي إلى موجات جديدة من الهجرة إذا لم تتم معالجة تلك الأزمات بفعالية. الصراع العرقي في البوسنة، والذي تغذيه روسيا، يشكل تهديدًا لاستقرار المنطقة وقد يعزز من تدفقات اللاجئين نحو الاتحاد الأوروبي. الجدل حول إصلاح آليات اتخاذ القرار داخل الاتحاد يؤثر أيضًا على سياسات الهجرة، إذ أن بعض الدول مثل المجر وبولندا استخدمت حق النقض سابقًا لعرقلة اتفاقات تخص توزيع اللاجئين، مما أدى إلى تجميد قرارات مهمة في هذا الملف. في عام ٢٠٢٤، يبقى مستقبل سياسة الهجرة الأوروبية مرهونًا بالإصلاحات المؤسسية ومدى قدرة الاتحاد على تجاوز الانقسامات الداخلية. [٣٤]

المطلب الثالث: لا شيء سوى السوق الموحدة:

ان هذا السيناريو يعيد الاتحاد الأوروبي الى الوراء من خلال إعادة التركيز على السوق الموحدة باعتبارها النقطة المشتركة الوحيدة بين الدول الأعضاء، في ضوء تزايد الفجوات والاختلافات السياسية والاقتصادية بينهم، هذا السيناريو يفترض انه نظرا لعدم وجود اجماع حول القضايا الكبرى مثل السياسة النقدية، السياسة المالية، والامن، والهجرة، لذا يجب عليهم التركيز على ما يتفق عليهم وهي السوق الموحدة من خلال تسهيل حركة البضائع، الخدمات، رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء التي تهدف الى تعزيز الفوائد الاقتصادية التي تجلبها السوق الموحدة دون التعميق التكامل السياسي والأمني، وبالتالي سيؤدي الى تقليص صلاحيات الاتحاد الأوروبي في مجالات الاجتماعية، البيئة، القضايا السياسية، الامن لذا سيتم التأكد على العمل الطوعي بين الدول الأعضاء ومشاركتهم في التحديات التي يواجها الاتحاد، ومن النتائج المحتملة لهذا السيناريو هو ضعف التضامن الأوروبي وقدرته على مواجهة الازمات واضعاف التكامل الأوروبي والروابط بين دول الأعضاء .[٣٥]

المطلب الرابع: تفكك الاتحاد الأوروبي:

في هذا السيناريو يقف الاتحاد الأوروبي امام مجموعة من التحديات التي قد تؤدي به نحو التفكك منها انهيار اليورو، وخلافات بين دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب المشاكل الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وقيامهم بالاتفاقيات المنفردة خارج نطاق الاتحاد الأوروبي، وقيادة المانيا للاتحاد، وعدم اتفاقهم على القضايا التي يشهده الساحة الدولية الان من الحروب والصراعات، وقضايا البيئة، والامن، واهمها الهجرة التي ازدادت من وتيرة الخلافات بين الأعضاء، وبالتالي أدت الى تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي ودعوتها الى تقليص صلاحيات الاتحاد لصالح الدول الأعضاء، والدعوة الى زيادة سيادة الوطنية لدول الأعضاء، وقد أدت ازمة البريكست وخروج بريطانيا من الاتحاد فتح الباب امام مجموعة من تساؤلات حول الوحدة الأوروبية، وكيفية تعامل الاتحاد الأوروبي مع القضايا الدولية، وتوازنات القوى، وفتحت المجال امام اليمين المتطرف للدعوة الى الخروج من الاتحاد وبالتالي تفككه. [٣٦]

اذا ان تطبيق أي من هذه السناريوهات المحتملة تكون ذات تأثير على ملف الهجرة، فمثلا حسب السيناريو الأول سيواجه المهاجرين قوانين جدا متشددة نظرا لتنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي، ويتطلب تدخل المنظمات الدولية لحقوق الانسان، اما وفقا لسناريو الثاني فأن ادخال إصلاحات على الاتحاد الأوروبي سيؤثر أيضا على ملف الهجرة واللجوء نظرا لتغير الأوضاع، ومن ثم يمكن من خلالها تغيير قوانين المتعلقة بالهجرة وتعديلها أيضا، وفي السناريو الثالث والرابع المتعلق بتعاون الاتحاد الأوروبي في مجال الاقتصاد فقط، او تفككه تضع ملف الهجرة في يد كل دولة على حدة لتتصرف وفقا لقوانينها الخاصة لمواجهة الهجرة.

الخاتمة

في ختام دراسة تأثير الهجرة في تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي، تم التوصل الى الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، وكالآتي:

أولا: النتائج:

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، والتي يمكن تحديدها على هذا النحو: -

١. أدت موجات الهجرة الى أوروبا خصوصا في ٢٠١٥ الى تصاعد المخاوف من فقدان الهوية الثقافية والتهديدات الأمنية، التي استغله أحزاب اليمين المتطرف لبناء قاعدة شعبية أوسع.

٢. الهجرة ليست العامل الوحيد في تنامي اليمين المتطرف، لكنها لعبت دورا محوريا في توجيه الرأي العام الأوروبي نحو قضايا الامن القومي والهوية.

٣. أسهمت السياسات الهجرة والخطابات السياسية والأيديولوجيات في تعزيز وتغذية المشاعر القومية والمتطرفة، لا سيما في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية والثقافية التي تواجهه الاتحاد الأوروبي.

٤. استخدمت أحزاب اليمين المتطرف حوادث العنف لتغذية خطاب المعادي للمهاجرين من خلال تضخيم تلك الحوادث، واستغلال وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لخدمة برنامجه السياسي من خلال ربطه بين الهجرة والجريمة.

٥. عدم اتفاق دول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي في وضع سياسة موحدة للهجرة، مما خلق بيئة سياسية خصبة لاستغلال الازمة سياسيا.

٦. سجلت أحزاب اليمين المتطرف مثل " حزب البديل من اجل المانيا"، و"التجمع الوطني في فرنسا"، و"حزب الحرية" في نمسا قفزات كبيرة في الانتخابات بعد موجات الهجرة.

٧. يشكل تنامي اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي تهديدا حقيقيا للقيم الليبرالية (العدالة، والمساواة، وقبول الاخر) التي هي من القيم الجوهرية للاتحاد الأوروبي.

ثانيا: التوصيات:

هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن ذكرها بالآتي: -

١. صياغة سياسة فعالة وموحدة للهجرة من قبل الاتحاد الأوروبي لتفادي الانقسامات داخله.

٢. دعم برامج اندماج فعالة للمهاجرين تقلل من خلالها المخاوف المجتمعية من الاخر "المهاجر" .

٣. مواجهة خطابات الكراهية بمبادرات إعلامية وتثقيفية مضادة للمجمع من خلال اظهار الجانب الإيجابي للمهاجرين، ومساهماته في مجال الاقتصاد، الصحة، والتعليم ودوره البارز في التنمية وتقدم وازدهار الدول.

٤. معالجة أسباب الهجرة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية ومعالجة المخاوف الأمنية والثقافية بشكل يوازن بين الحقوق والقيم الإنسانية من جهة، وأهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي من جهة أخرى.

٥. أعادة بناء الثقة في النخب السياسية من خلال الشفافية والانفتاح في نقاش قضايا الهجرة.

الهوامش:

(١) موساوي احمد، اعراب نعيمة، أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩، ص ١٤

(٢) رامي المتولي القاضي، مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين (دراسة مقارنة بالتشريعات والمواثيق الدولية)، ط١، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٣٧١

(٣) سماح عبد الفتاح ابو الليل، ظاهرة التنميط (دراسة تأثير الصعود اليميني المتطرف الأوروبي على ملفات اللجوء والهجرة). مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، *جامعة السويس الاسكندرية، المجلد (٣)، العدد(٢)*، ص ١١-١٥.

(٤) احمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، المجلد (١)، بيروت، مكتبة لبنان، ٢٠٠٤، ص١٤٥

(٥) رقية بهولي وبوضرسة زهير، الاسباب والعوامل المؤدية بالشباب الى الهجرة غير الشرعية، مجلة العربية للدراسات النفسية والاجتماعية، المجلد(١)، العدد(٩)، مارس٢٠٢١،ص ص ٥٠-٥٧.

(٦) ماجدة ابراهيم عامر،الهجرة الدولية الافريقية، مجلة الدراسات الافريقية،جامعة القاهرة، المجلد(٤)، العدد (٣٦)، ص٢٠-٢٦.

(٧) حجاج مليكة و بورزق احمد، اسباب الهجرة غير الشرعية واثارها، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد(١)، العدد(٩)، ٢٠١٨، ص ١-١٠.

(٨) علي بلعربي، أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي: دراسة في تأثيرالهجرة على الأمن الأوروبي، جامعة مستغانم، الجزائر،٢٠١٩، ص ٢٠-٢١.

(٩) بالة عمار، مدركات الاتحاد الأوروبي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها على سياسات التعاون الأورو-متوسطي (سياسة الجوار الأوروبية نموذجا)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (١)، العدد (٢٣)، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٢٤، ص٨٣-٨٨

(١٠) سارة قوراري، دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية في جامعة باتنة، الجزائر، المجلد (١)، العدد (١٠)،٢٠٢٤، ص ٤٥١.

(١١) علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود، الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية في الاتحاد الأوروبي، المجلة المصرية لقانون الدولي، مصر،المجلد(١)، العدد (٧٣)، ٢٠١٧، ص ص ٦٢٧-٦٣٥.

(12) Sesma, D. G. (2018, 12 8). la Politica Migratoria comun de la union Europea efectos politicos de su ausencia. Universidad de Sevilla, España,VOL. 9 • Nº 2., pp. 2-23.

(١٣) عبد الحاكم العطوات، السياسات الاوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة باحكز الجامعي بافلو/الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية في الاغواط، الجزائر، العدد (٣)، ٢٠١٩، ص ١١٩

(١٤) بن موسى نبيل وغليسي أحلام، استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الابحاث القانونية والسياسية،جامعة سطيف، الجزائر،٢٠٢٠، ص ٢٥١.

[١٥] نظام الحدود الرقمية للاتحاد الأوروبي . (٣٠ ١٢، ٢٠٢٤). تم الاسترداد من الموقع الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنيت) على الموقع الاتي UK ,ETA: https://uk-eta.ae

[١٦] بن يحي عتيقة، الجهود الاوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (٣)، العدد(٢)،جامعة ابن خلدون، تيارت، ٢٠١٨، ص ص ١٣-١٤.

[١٧] رامي متولي القاضي، مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين(دراسة مقارنة بالتشريعات والمواثيق الدولية)، ط١، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٣٧١.

[١٨] حول: اليمين المتطرف الهولندي. (٦ ٧، ٢٠٢٤). مقال منشور على الشبكة المعلوماتية (الانترنيت) تابع لقناة الجزيرة على الموقع: https://www.aljazeera.net/news/2024/7/6

[19] Bartoszewicz, M. G. (2015, 10 15). 50 shades of radicalism: An analysis of contemporary radical parties in Europe. Interdisciplinary Political and Cultural Journal, 17(1), , pp. 27-41.

[٢٠]راغدة بهنام. تم زيارة الموقع بتاريخ (٧ ٢، ٢٠٢٥)، موقع الشبكة المعلوماتية (الانترنيت)، للشرق الأوسط على الموقع الاتي : https://aawsat.com

[21]Anonymous, GERMAN FEDERAL ELECTION 2025. Retrieved from Bergos: https://www.bergos.ch/wp-content/uploads/2025/02/German-Federal-Election-2025-Special-Issu

[22] Moira Lavelle, After Golden Dawns demise, a dangerous far right flourishes in Greece, article on Aljazeera web, (4-11-2023), see (4-6-2025 https;//www.aljazeera.com/

[٢٣] سمير القريوتي. (١٠ ٦، ٢٠٢٤). الانتخابات الأوروبية: حزب "إخوة إيطاليا" اليميني المتطرف يتصدر النتائج في إيطاليا. تم الاسترداد من France 24: https://www.france24.com/ar/

[24] Nilsson, B. (2022, 2 11). An ideology-critical examination of the cultural heritagepolicies of the Sweden Democrats. International Journal of Heritage Studies, VOL. 28, NO. 5, pp. 622-634

[25] Ibid,p620-635

[26] Giesing, A. E. (2023). Has immigration contributed to the rise of right-wing extremist parties in Europe? Munich, Germany: Provided in Cooperation with:Ifo Institute – Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich

[٢٧] صاموبل هنتنجتون، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة، طلعت الشايب،ط٢، نيويورك: مركز روكفيلر في امريكا.

[28] Stanig, I. C. (2019, 11 4). Economic factors behind the rise of the radical right: A focus on economic nationalism in Western Europe. Journal of Economic Perspectives—Volume 33, Number 4, pp. 128-158.

[29] Xiong, X. (2023, 4 5). The Rise of Far-right Politics in Europe: Examples from Italy,Hungary and France. ighlights in Business, Economics and Management, Volume 7,The University of Sydney, Sydney Australia, pp. 240-245

[30] Ibarra, D. L. (2019, 5 4). La nueva derecha radical como reto a la gobernanza y a la calidad de la. Cuadernos de Gobierno y Administración Pública, pp. 17-20.

(31) RABAH, Z. (2024, 12 25). Reshaping the European Union Landscape: The Rise of Far-RightMovements and Their Potential Impact on Middle East Policy. Akli Muhand Oulhadj University, Bouira/Algeria. , pp. 413-434.

(٣٢) ملف اليمين الشعبوي . ما تأثيره على ألجندة السياسية لالتحاد. تاريخ الزيارة (١٣ ٣، ٢٠٢٥). تم الاسترداد من المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات: file:///C:/Users/JAN/Desktop

(33) Ibid, p413-430

(٣٤) علاء جمعة. (٩ ١، ٢٠٢٤). نظرة مستقبلية لعام ٢٠٢٤: خمسة تحديات تنتظر الاتحاد الأوروبي. تم الاسترداد من موقع الشبكة المعلوماتية العالمية(الانترنيت) على الموقع الاتي: DW: https://www.dw.com/ar

(٣٥) أسامة أحمد العادلي وعلي عبد المطلب محمد، مستقبل االتحاد ألوروبي في ظل تنامي االتجاهات اليمي نية المتطرفة. مجلة كلية السياسة واالقتصاد، مصر، المجلد(٥)، العدد(٢١)، ٢٠٢٤ ص ٨٨.

(٣٦) عتاك كنزة، مستقبل الاتحاد الاوروبي في ظل تعقد التهديدات:التحدي والاستجابة. مجلة جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،٢٠٢١، ص ١٠٧

المراجع:

اولا:- الكتب

١) احمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، المجلد (١)، بيروت، مكتبة لبنان، ٢٠٠٤

٢) رامي متولي القاضي، مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين(دراسة مقارنة بالتشريعات والمواثيق الدولية)، ط١، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠

٣) صاموبل هنتنجتون، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة، طلعت الشايب،ط٢، نيويورك: مركز روكفيلر في امريكا.

٤) عتاك كنزة، مستقبل الاتحاد الاوروبي في ظل تعقد التهديدات:التحدي والاستجابة. مجلة جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،٢٠٢١

٥) علي بلعربي، أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي: دراسة في تأثريالهجرة على الأمن الأوروبي، جامعة مستغانم،الجزائر،٢٠١٩

ثانيا:- البحوث والدراسات

١) بالة عمار، مدركات الاتحاد الأوروبي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها على سياسات التعاون الأورو-متوسطي (سياسة الجوار الأوروبية نموذجا)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (١)، العدد (٢٣)، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٢٤

٢) بن موسى نبيل وغليسي أحلام، استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الابحاث القانونية والسياسية، جامعة سطيف، الجزائر،٢٠٢٠

٣) بن يحي عتيقة، الجهود الاوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم

السياسية، المجلد (٣)، العدد(٢)، جامعة ابن خلدون، تيارت،٢٠١٨

٤) حجاج مليكة وبورزق احمد، اسباب الهجرة غير الشرعية واثارها، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد(١)، العدد(٩)، ٢٠١٨

٥) رامي المتولي القاضي، مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين (دراسة مقارنة بالتشريعات والمواثيق الدولية)، ط١، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠

٦) رقية بهولي وبوضرسة زهير، الاسباب والعوامل المؤدية بالشباب الى الهجرة غير الشرعية، مجلة العربية للدراسات النفسية والاجتماعية، المجلد(١)، العدد(٩)، مارس ٢٠٢١

٧) سارة قوراري، دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية في جامعة باتنة، الجزائر، المجلد (١)، العدد (١٠)،٢٠٢٤

٨) سماح عبد الفتاح ابو الليل، ظاهرة التنميط (دراسة تأثير الصعود اليميني المتطرف الأوروبي على ملفات اللجوء والهجرة). مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس الاسكندرية، المجلد (٣)، العدد(٢)

٩) عبد الحاكم العطوات، السياسات الاوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة باحكز الجامعي بافلو/الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية في الاغواط، الجزائر، العدد (٣)، ٢٠١٩

١٠) علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود، الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية في الاتحاد الأوروبي، المجلة المصرية لقانون الدولي، مصر، المجلد(١)، العدد (٧٣)، ٢٠١٧

١١) ماجدة ابراهيم عامر، الهجرة الدولية الافريقية، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، المجلد(٤)، العدد (٣٦)

١٢) موساوي احمد، اعراب نعيمة، أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية اقسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩

١٣) أسامة أحمد العادلي وعلي عبد المطلب محمد، مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي الاتجاهات اليمي نية المتطرفة. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مصر، المجلد(٥)، العدد(٢١)، ٢٠٢٤

ثالثا:- المقالات المنشورة في مواقع الانترنيت

١) حول: اليمين المتطرف الهولندي. (٦ ٧، ٢٠٢٤). مقال منشور على الشبكة المعلوماتية (الانترنيت) تابع لقناة الجزيرة على الموقع: https://www.aljazeera.net/news/2024/7/6

٢) راغدة بهنام. تم زيارة الموقع بتاريخ (٧ ٢، ٢٠٢٥)، موقع الشبكة المعلوماتية (الانترنيت)، للشرق الأوسط على الموقع الاتي : https://aawsat.com

٣) سمير القريوتي. (١٠ ٦، ٢٠٢٤). الانتخابات الأوروبية: حزب "إخوة إيطاليا" اليميني المتطرف يتصدر النتائج في إيطاليا. تم الاسترداد من France 24: https://www.france24.com/ar/

٤) علاء جمعة. (٩ ١، ٢٠٢٤). نظرة مستقبلية لعام ٢٠٢٤: خمسة تحديات تنتظر الاتحاد الأوروبي. تم الاسترداد من موقع الشبكة المعلوماتية العالمية(الانترنيت) على الموقع الاتي: DW https://www.dw.com/ar

٥) ملف اليمين الشعبوي . ما تأثيره على ألجندة السياسية لالتحاد. تاريخ الزيارة (١٣ ٣، ٢٠٢٥). تم الاسترداد من المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات: file:///C:/Users/JAN/Desktop

٦) نظام الحدود الرقمية للاتحاد الأوروبي . (٣٠ ١٢، ٢٠٢٤). تم الاسترداد من الموقع الشبكة المعلوماتية الدولية(الانترنيت) على الموقع الاتي https://uk-eta.ae :UK ,ETA

رابعا: المصادر باللغة الانكليزية

1) Anonymous, GERMAN FEDERAL ELECTION 2025. Retrieved from Bergos: /https://www.bergos.ch/wp-content/uploads/2025/02/German-Federal-Election-2025-Special-Issu
2) Bartoszewicz, M. G. (2015, 10 15). 50 shades of radicalism: An analysis of contemporary radical parties in Europe. Interdisciplinary Political and Cultural Journal, 17(1)
3) Giesing, A. E. (2023). Has immigration contributed to the rise of right-wing extremist parties in Europe? Munich, Germany: Provided in Cooperation with:Ifo Institute – Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich
4) Ibarra, D. L. (2019, 5 4). La nueva derecha radical como reto a la gobernanza y a la calidad de la. Cuadernos de Gobierno y Administración Pública
5) Moira Lavelle, After Golden Dawns demise, a dangerous far right flourishes in Greece, article on Aljazeera web, (4-11-2023), see (4-6-2025 https;//www.aljazeera.com/
6) Nilsson, B. (2022, 2 11). An ideology-critical examination of the cultural heritagepolicies of the Sweden Democrats. International Journal of Heritage Studies, VOL. 28, NO. 5
7) RABAH, Z. (2024, 12 25). Reshaping the European Union Landscape: The Rise of Far-RightMovements and Their Potential Impact on Middle East Policy. Akli Muhand Oulhadj University, Bouira/Algeria.
8) Sesma, D. G. (2018, 12 8). la Politica Migratoria comun de la union Europea efectos politicos de su ausencia. Universidad de Sevilla, España,VOL. 9 • Nº 2
9) Stanig, I. C. (2019, 11 4). Economic factors behind the rise of the radical right: A focus on economic nationalism in Western Europe. Journal of Economic Perspectives—Volume 33, Number 4
10) Xiong, X. (2023, 4 5). The Rise of Far-right Politics in Europe: Examples from Italy,Hungary and France. ighlights in Business, Economics and Management, Volume 7,The University of Sydney, Sydney Australia.